مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: آليات منع الحرب الاهلية
اسم الكاتب: د. عبد الجبار احمد عبد الله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/90
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 06:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلـــــــــــــــة العلـــــــــــــــوم السياســـــــــــــــية
بحوث ودراسات

بحوث ودراسات

آليات منع الحرب الاهلية

الدكتور
عبد الجبار احمد عبد الله

المقدمة

منـذ بدايـة تشـكيل العـراق كدولـة، لم يشهد العراق حربا أهلية، مثل تلك التي شهدها الكثير من دول العالم الثالث وبصورتها البارزة والمؤذية في لبنان. الا انه ومنذ الاحتلال الامريكي للعـراق في 9 نيسـان 2003، أصـبح خيـار الحـرب الأهليـة مطروحـا في الاروقـة السياسـية والاجتماعيـة والثقافيـة، وبشـدة. فالسـجالات والمطارحـات السياسـية والاعلاميـة وكـذلك الاكاديمية، كانت حامية، ما بين مؤكدة لوقوعها مستقبلا، اذا ما ظل الحال هكذا من احتقان سياسي واجتماعي ومذهبي ولم يتداركها العراقيون، وما بين نافية لها ومؤكدة متانة اللحمة السياسية والاجتماعية والدينية في العراق. وما بين هذه وتلك فأنه مما لاشك فيه ان مستقبل العراق السياسي يتأرجح بين خيارات عديدة ومنها خيار بناء الديمقراطية ونجاحها وتماسكها واستقرارها، أو خيار فشلها ومن المؤكد ان فشل الديمقراطية سيكون هو اما سببا للدخول في الحرب الأهلية او نتيجة لها كما انه مما لاشك فيه ان الولوج في درب الحرب الأهلية لا يعني سوى جلب كارثة جديدة للعراق وعندما نقول ان العراق يقف اليوم امام مفترق طريقين. طريق الحرب الأهلية وطريق الديمقراطية فذلك نابع من أن لكل منهما مقومات وعوامل مساندة ومساعدة لهما. فمثلما توجد عوامل مشجعة ومساندة للخيار الديمقراطي فأنه بالمقابل هناك عوامل وعناصر محّفزة للحرب الأهلية.

ونحسب ان الخيار الوطني العراقي، قبل أي شيء وبعد كل شيء، ينطلق من انه اذا كانت هناك مثالب معينة في الخيار الديمقراطي المعتمد حاليا بسبب وجود مظلة المحتل الأمريكي، فأنه وبعد تقويمه وتعديله بما يتوافق ومطالب الشعب العراقي بكافة اطيافه واجزائه واطرافه، سيكون افضل بكثير واجدى من الدخول في حرب أهلية. ولهذا نقول ان مساؤي الخيار الديمقراطي افضل بكثير من أحسن ما في الحرب الأهلية،ان كان لها محاسن، تحاول هذه

(*)ا استاذ مساعد / كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

الدراسة التطرق لاليات منع الحرب الاهلية في العراق والتي قسمت الى اربعة محاور كرس المحور الاول لتناول ماهية الحرب الاهلية. وكرس المحور الثاني لمعالجة العوامل المساعدة على قيام حرب اهلية في العراق. اما المحور الثالث فقد كرس لتفحص قوانين الحرب الاهلية في العراق ومن ثم كرس المحور الرابع والاخير لمعالجة الاليات من جهة والحلول الفورية لمنع قيام حرب اهلية في العراق. واخيراً جاءت الخاتمة مدونين بها بعض الاستنتاجات الرئيسية.

والحمد لله

اولاً : في ماهية لحرب الأهلية :

ان الحرب الاهلية هي نوع من انواع العنف السياسي(1)، ويمكن عدّها اعلى مستوى له واعقدها واكثرها كلفة. وهناك العديد من التعريفات للحرب الاهلية منها "انها عمليات عدائية تجري في اطار دولة واحدة وانها توجد عندما يلجأ طرفان متضادان الى السلاح في داخل الدولة لغرض الوصول الى السلطة فيها، او عندما تقوم نسبة كبيرة من المواطنين في دولة بحمل السلاح ضد حكومة شرعية"(2). وهي ايضاً "سلوك عنيف واستخدام واسع للعنف من عدد كبير من المواطنين بهدف تغيير النظام السياسي او بهدف تفكيك الدولة"(3). او هي "صراع بين سكان المناطق الجغرافية المختلفة والتنظيمات السياسية داخل الدولة" (4). كما عرفها بعض بأنها " الوضع الذي تنشب فيه الاعمال العدائية المسلحة بين طرفين او مجموعتين او اكثر في دولة وتمتلك كل منها تنظيماً سياسياً ويتنافسان عادة على حق الحكم في المجتمع او حق احدى المجموعتين في الانفصال" (5).

وعند تحليل هذه التعريفات، نلاحظ انها تؤكد على ما يأتي:-

أ. هناك اعمال عنف عدائية.

ب. هناك اكثر من طرف يحمل السلاح ضد الطرف الاخر.

ج. انها تجري داخل حدود الدولة اما للتأثير على النظام السياسي القائم او لتفكيك الدولة .

د. ان هناك تنوعات داخل الدولة قد تكون اجتماعية او جغرافية او قومية او دينية، هي السبب وراء الحرب الاهلية.

وعلينا هنا ان نفك الارتباط ما بين مصطلح الحرب الاهلية ومصطلحات اخرى قد تحمل السمات والانماط نفسها. فالحرب الاهلية هي بخلاف الحرب النظامية، الاولى تجري داخل الدولة الواحدة ما بين مكونات المجتمع نفسه، والسبب الرئيسي قد يعود لتصارع ارادات تلك المكونات لسبب او آخر وقد يكون السبب سياسياً، صراع على السلطة، او اقتصادياً، صراع على الموارد والثروات، اما الثانية فيما تجري بين دول ذات سيادة قد تكون دولتين او اكثر(6)، مع عدم اغفالنا ان الشعب هم وقود الحرب في كلتا النوعين ومع ادراكنا ايضاً ان الحرب النظامية

هي تتابع فشل السياسة الخارجية والدبلوماسية، لتلك الدول في حين ان الحرب الاهلية هي تتابع فشل السياسة الداخلية للنجب السياسية والاجتماعية داخل الدولة. وهنا نحن ندرك ايضاً ان كثير من الحروب الاهلية بقدر ما هي انعكاس لصراع الارادات الداخلية فأنها في الوقت نفسه انعكاس لصراع الارادات الاقليمية والدولية ايضاً.

وتختلف الحرب الاهلية عن التمرد فالاخير يعني شكلاً من اشكال التحدي العنيف والمواجهة المسلحة للنظام القائم من بعض العناصر والجماعات المدنية او العسكرية او الاثنين معاً لممارسة الضغط او التاثير فيه للاستجابة الى مطالب معينة او للاجتماع على سياساته،كما يعني الخروج على القانون والاعتداء على رموز الدولة والممتلكات العامة والخاصة، وهو على قسمين، التمرد العام الواسع والتمرد المحدود والمنظم وغير المنظم(7). والحرب الاهلية بهذا تكون هي اوسع واكثر تطوراً من التمرد. اما اختلافها عن الشغب "Riots" في ان الشغب عبارة عن تجمعات من المواطنين غير منظمة (او شبه منظمة) تهدف الى اعلان الاحتجاج ضد النظام او بعض سياساته ومواقفه و ضد احدى القيادات الرسمية فيه من خلال استخدام القوة المادة ضد رموز النظام ومؤسساته (8).

والاختلاف واضح لان مقاصد القوة المادية هو السلطة السياسية بحد ذاتها وليس ضد طرف اجتماعي او قومي آخر.

اما الاضطرابات الداخلية فتتختلف عن الحرب الاهلية، بكونها محصورة في المكان ومحدودة في الزمان وادوات العنف فيها ضيقة ، ثم انها غرائزية اكثر مما هي منظمة ولذلك سرعان ما تنتهي بزوال المسببات او بسبب سيطرة السلطة عليها.واخيراً فأن للحرب الاهلية اشكالاً متعددة منها الحرب الاهلية لتي تستهدف تغيير النظام السياسي للدولة وضد السلطة السياسية القائمة ومنها الحرب الاهلية في لبنان 1975 والحرب الاهلية في اليمن الشمالي(سابقاً) 1962-1970 وفي اليمن مثل الوحدة 1986 وبعد الوحدة 1994. وكذلك هناك الحرب الاهلية التي تقوم بها الجماعات القبلية او الدينية او العرفية لغرض فصل جزء من اقليم الدولة او المطالبة بنوع من الاستقلال الذاتي مثل الكونغو 1960 وسريلانكا حالياً (السنهال- التاميل).

ثانيا: العوامل المساعدة على قيام حرب اهلية

هناك العديد من العوامل التي تساعد على قيام الحرب الاهلية في العراق، وفيما تذكر هذه العوامل فأننا لا نجعلها في باب الحتميات المطلقة،لانه هناك مضادات لها وقد تترجح هذه او تلك بحسب الظروف السياسية والمتغيرات.

اما هذه العوامل فهي:-

1- سوء توزيع الثروة وغياب العدالة في توزيع الدخول بين مكونات المجتمع العراقي، وبين محافظاته واقاليمه في المستقبل. هذا الى جانب الاوضاع الاقتصادية السلبية المتراكمة من السابق.

2- ثقل وعبء الهواجس التاريخية والمؤطرة دينياً او مذهبياً، عند اغلب مكونات الشعب العراقي، ومن ثم سيادة الصورة الماضوية على الصورة المستقبلية التي من شأنها ان تعزز من التماسك الاجتماعي – الديني.

3- استفحال الولاءات الثانوية والفرعية على حساب الولاءات الاساسية فما زالت السيادة لولاءات المذهبية- الطائفية اقوى من الولاء للمواطنة –وللدولة. الى جانب ارتباط مسألة الامن والامان النفسي بالارتباط والالتصاق بهذه الولاءات الفرعية وانساقها الاجتماعية اكثر من من ارتباطها بوجود السلطة والدولة لعل اسوأ ما في تعدد الولاءات الفرعية هو امكانية توظيفها من اطراف اخرى كأدوات لتصفية حسابات محلية او اقليمية او حتى دولية (9). وتعدد الولاءات الفرعية هذه من اهم الاسباب التي تعرقل نجاح الديمقراطية فالعراق، وذلك لعدم وجود جتمع متجانس اصلاً بحسب ما يذهب اليه البعض(10).

4- الخلاف والاختلاف حول تحديد الهوية في العراق ، ما بين عربية واسلامية و اسلامية صرفة وعلمانية ليبرالية او صور اخرى لم تتحدد حتى الان. هذه الخلافات والاختلافات ادت، وفي غياب الاجماع العام على الثوابت الاساسية، الى ضعف الهوية الوطنية العراقيةوضعف التماسك الشعبي العام ووجود حالات شرخ عديدة في جسد المجتمع العراقي. وفي هذا وجد بعض ان العراق يشكو من قلة العراقيين بمعنى ضعف الولاء للعراق(11) ولهذا طرح البعض من الكتاب ضرورة ان يكون كل عراقي جندي مجهول من اجل مستقبل وطنه (12).

5- ضعف دور الاحزاب والنخب السياسية في مجال تعزيز السلوك الديمقراطي والوحدة الوطنية . فالاحزاب العراقية هي احزاب شخصانية وشخصيات وليس احزاب برامج سياسية، وهي احزاب شعارات وليس مشاريع حقيقية . اما بالنسبة للنخب السياية فأن تصريحاتها السياسية والاعلامية في جزء كبير منها لا تخدم مسار بناء الوحدة الوطنية العراقية. ناهيك عن انشغالها بالتنافسات السياسية الجانبية واعتمادها المحاصصات الطائفية – العرفية في شغل المناصب وانصرافها للبحث عن الامتيازات، فأن كل هذا اضعاف للمسار الديمقراطي الذي ينبغي ان يكون هو الرائد في كل ذلك.

6- غياب مبدأ العمل بمرجعية سياسية وطنية عراقية ثابتة ، وترك المتحول منها وفيها الى الظروف اليومية المؤقتة، وغياب اعتماد منطق الاولويات في تحقيق البرامج والافكار، ولذلك نجد اختلاط الثابت والمتحول، ضبابية الاهم والمهم، الاساسي والثانوي, فتجد على سبيل المثال انشغال جميع النخب العراقية

بمواضيع ثانوية ليست هي خطيرة ومهمة بقدر تلك التي لم ينشغلوا بها. اما بالنسبة للأولويات فنرى ان الاولوية التي تفكر بها هيئة الرئاسة هي غيرها التي يفكر بها مجلس الوزراء وهي غيرها التي يريدها اعضاء البرلمان ولعل قضية الوجود الامريكي في العراق خير مثال على ذلك .

7- ان الدستور الدائم ، والذي اجري الاستفتاء عليه وقبله غالبية الشعب العراقي، والذي ينبغي ان يكون المرشد والدليل في العمل السياسي العراقي هو محط خلاف واختلاف في كثير من موارده. فنجد ان على الرغم من صراحة المواد الدستورية وتوقيتاتها الا انها سرعان ما تصبح خاضعة لتفسيرات مختلفة من النخب السياسية وخاصة تلك التي تمثل المربع الذهبي في السياسة العراقية الحالية. ولا نعتقد بان الدستور، أي دستور وليس الحالي الان، سيكون مرشداً ناجحاً من دون وجود مبدأ الدستورية، الني تعني احترام الدستور ووضعه موضع التطبيق، وللأسف الشديد مازالت الدستورية غائبة عن الحياة السياسية العرقية.

8- سيادة نمط اللعبة الصفرية بين النخب العراقية وغياب الحلول الوسطى واعتماد ثقافة اقصاء الاخر والابتاد عن الحوار وعدم تفعيل مبدأ المصالحة الوطنية قبل ان تكون مشروعاً وعدم اسنادها وهي كمشروع من شانه ايجاد مناخ سياسي لا يشجع على التعددية الحزبية الحقيقية ولا يشجع على اعتماد مبدأ المعارضة السياسية داخل النظام السياسي، وداخل البرلمان العراقي، بل على النظام السياسي والذي من شأن هذا كله تشجيع اللجوء الى السلاح لحل الاختلافات والمنازعات..

9- انقسام المجتمع العراقي والنخب السياسية العراقية حيال قضية الاحتلال للعراق (13)، ما بين مؤيد له ومعارض بشكل سلمي او عسكري. ومما لا ريب فيه فأن الاستراتيجية الامريكية المعتمدة على مبدأ " الفوضى البناءة" وانتهاج الحلول البراغماتية وعدم وجود حدود واضحة لهذه الحلول، اوجدت الكثير من السلبيات في المجتمع العراقي. فأذا كانت واحدة من اسباب اسقاط النظام السابق هو توفير الديمقراطية للشعب العراقي ، فان الذي شاع ، وبسبب آليات محاربة الولايات المتحدة الامريكية للارهاب ، هو وجود صيغ متعددة من الاستبداد والارهاب ومن جهات متعددة وليست جهة واحدة. ثم ان الصيغ التي اعتمدها الحاكم المدني في العراق السفير بول بريمر ، واعتماده المحاصصة الطائفية للمناصب الحكومية ابتداءً من مجلس الحكم، لم تتلائم مع مبدا المواطنة واعتماد الكفاءات، ولذلك وجد بعض من الكتاب ان الحلول التي قدمها المشروع الامريكي في العراق هي حلول كارثية لانها اسهمت في ظاهرة التمترس والانقسام العامودي – الطائفي(14). وجود حدود دولية وبطول 4200كم على طول العراق وفتحها على مصراعيها ومع غياب اجهزة الجيش والحدود لمراقبتها وحمايتها، بسبب حل الجيش،قد اوجد ظاهرة

المتسللين الى العراق ومن ثم جعل العراق يمدنه وشوارعه واسواقه ساحة لتصفية الحسابات، وبغض النظر عن الدوافع ، هذا الى جانب حدوث بعض الانقسامات الدينية – المذهبية ما بين المناطق العراقية ما بين مؤيد ومعارض للمتسللين ، كل بحسب رؤيته واهدافه ومصالحه.

11- تعددية مراكز القرار الامني العراقية، الذي من شأنه ان يقود لتضارب في تحقيق الخطط والواجبات الأمنية. فهناك على سبيل المثال وزارة الداخلية و وزارة الامن الوطني ومستشار الامن الوطني الى جانب المخابرات والى جانب المؤسسات الامنية الاجنبية الخاصة واخيرا قيادة الملف الامني امريكياً وليس عراقياً.

والمشكلة تحصل عندما تتأطر الحلول السياسية بالجانب الامني في حين يشترط حصول العكس حتى لا تحصل انتهاكات معينة فيما يتعلق بالحقوق والحريات للمواطن العراقي التي نص عليها الدستور الجديد، ولذلك نجد ان هناك ردود افعال متباينة حول أي خطة امنية او معالجة امنية تبعاً للمناطق المراد تطبيق الخطة فيها.

12-الدور السلبي لوسائل الاعلام والفضائيات، ليس العربية منها فقط بل والعراقية ايضاً، فالحرية الاعلامية والصحفية لا تعني اذكاء الصراع الطائفي- العرقي في العراق.

13- ان تصريحات الادارة الامريكية المتكررة والمتعلقة حول ان الحرية ستبدأ من لبنان وتنتهي بايران، من شأنه ان يثير مخاوف الدول المجاورة وفتح الباب امام تدخلاتها بالشأن العراقي(15).

ثالثا: في قوانين أو شروط قيام الحرب الأهلية في العراق

التساؤل المطروح: هل توجد حاليا حرب أهلية في العراق؟ وعند الإجابة نرى بأن هناك بدائل كثيرة طرحت(16) بعد عام 2003، وواحدة من هذه البدائل هو أما تحقيق الديمقراطية في العراق وقبولها من جميع القوى السياسية والاجتماعية في العراق، او الدخول في مرحلة التنافس ثم التصعيد للدخول في مرحلة التصارع ثم مرحلة التعصب، ثم الذهاب لحمل السلاح. فأين هي الحالة العراقية الآن؟ وتتراوح الحالة العراقية الآن ما بين هذا وذاك فتارة هي تستند للآليات الديمقراطية سواء كان في الحوار لتشكيل الحكومة أم للاتفاق على المناصب او اتخاذ قرارات معينة وثالثة أخرى تدخل في مرحلة التنافس السياسي عبر التصريحات المضادة، وتارة تدخل في تصارع سياسي فيما بينها. ولكنها لم تلجأ حتى الآن لحمل السلاح. وهذا شيء ايجابي وينبغي أن يستمر. ولكن كل هذا لا يعني ان العراق بعيد عن الحرب الأهلية، لإن هذه الحرب قد تقع في حال توفر بعض قوانينها. وقوانين الحرب الأهلية في العراق يمكن عدها بما يأتي:-

1-إذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تدخل العراق في حرب أهلية. والإرادة الموكولة هنا تأخذ بنظر الاعتبار كون أرادات القوى السياسية العراقية مهمشة

او ضعيفة أمام الإرادة الأمريكية، وبالتالي ومن ثم ستتغلب الإرادة الأمريكية الراغبة في أحداث حرب أهلية على الأرادات العراقية الرافضة لها. وهذا سيكون في حال اضطرار الولايات المتحدة للانسحاب كليا من العراق، وخسارة مشروعها السياسي في العراق.

2- أن هناك إرادة مشتركة ما بين الإرادة الأمريكية وإرادة أطراف عراقية. الإرادة الأمريكية بمعنى رغبتها الاستراتيجية او التكتيكية في ذلك. اما إرادة الأطراف العراقية فتتمثل في رغبة الأطراف لهذه الحرب لاسباب قد تكون دينية طائفية أو سياسية أو اجتماعية. ولكن هنا يجب علينا أن ننتبه ونحدد طبيعة الإرادة العراقية هل هي الإرادة الشعبية أم الإرادة النخبوية؟ ولكن من الواضح لغاية الان، أن الإرادة الشعبية محكومة بالإرادة النخبوية. بمعنى أن القابض على زمام الأمور هي الإرادة النخبوية أما الإرادة الشعبية فهي تابعة ومنصاعة للأولى. فالإرادة التي نقصد بها هي إرادة النخبة وحتى الساعة. فهي غير راغبة في الدخول في حرب أهلية وذلك اما لحرصها على كيان العراق ووحدته او لإدراكها بأنها غير قادرة على خوض مثل هذه الحروب او انها اصلا لا تؤمن بها كخيار لحل الخلافات في العراق.

3- أن هناك أرادة اقليمية لجر العراق الى حرب أهلية ويعتمد هذا القانون على تهيئة بعض السبل الداخلية العراقية سواء كان هذا السبيل هو جغرافي ام اجتماعي أم ديني أم طائفي أم مصلحي. ولكن حتى الآن فأن هذه الإرادة الأقليمية تبقى معطلة. قدّ يفعل هذا القانون إذا ما حدث توافق ما بين الإرادة المحلية والإرادة الأقليمية مع وجود عجز أمريكي لتولي مقاليد الأمور في العراق.

4- كلما نهجت القوى العراقية نهجا عموديا في التصرف والسلوك السياسي اكثر من انتهاجها افقيا كلما اقتربنا من الحرب الاهلية. ونقصد بالعمودي القومي ضد القومي، الديني ضد الديني، الطائفي ضد الطائفي، المذهبي ضد المذهبي. اما النهج الافقي فنقصد به الطبقي الطبقي، الثقافي، وهذا ليس فيه خشية.

أما الرأي الآخر المطروح في هذه الدراسة فيذهب إلى أن ما يجري الآن في العراق هو حرب أهلية بالمعنى الحقيقي وان كان ليس بالمعلن. وبالرغم من امكانية طرح امثلة وشواهد وجدل يدلل على ما يذهب إليه هذا الرأي إلا أننا نعول على التركيز على ايجاد الحلول والآليات لايقافها إذا ما حسبناها قد وقعت او لمنعها إذا ما حسبناها لم تقع بعد وبعض من هذه الحلول هي فورية، بدلا من التركيز على ماهية الشواهد التي قد تثبت او تنفي وقوعها.

رابعاً : الآليات والحلول الفورية لإيقاف لمنع الحرب الأهلية

1- الآليات السياسية والدستورية

قبل الاسترسال في التطرق إلى الآليات السياسية والدستورية تطلب الأمر تعريف الآليات.

يقصد بالاليات الوسائل او الادوات او الركائز او النهج او الطرق او كل ما يندرج تحت هذا الاطار التي تسعى اما لسد المجالات والقنوات التي تقود للحرب الأهلية او لفتح المجالات والقنوات التي تعزز من الحوار والتفاعل وتبعدنا عن مسارات العنف والحرب الأهلية. وهي ايضا ستعمل على تخفيف صور الاحتقان السياسي والتأزم السياسي والاجتماعي عبر تفعيل وصول المطالب بأنواعها سواء كانت بشكل افقي ام عامودي، ثم السعي لاجتثاث كل مقومات وقوانين الحرب الأهلية في العراق. والآليات السياسية هي الآليات الأم التي تحتوي وسائل عديدة، وهي الآلية الديمقراطية. وجوهر هذه الآلية يعتقد بأن تواجد مركز ديمقراطي ونفس ديمقراطي وحكومة ديمقراطية، وهيئات تعليمية ديمقراطية وشريحة طلابية ديمقراطية، من شأن كل ذلك ان يوفر الكثير من الحلول ومن ثم اجهاض أي مشروع للحرب الأهلية في العراق.

وتكمن المبررات السياسية للديمقراطية لاعتماد الديمقراطية خيارا لمنع الحرب الأهلية بالاستناد إلى ان الديمقراطية تعد السياسة لعبة وليست حرباً. وتأكيدها على التوافق على القضايا السياسية والابتعاد عن اللعبة الصفرية والتركيز على الحلول الوسط والاعتدال والتكيف والتوافق بين القوى السياسية والاجتماعية والدينية وهي تمارس نشاطها المتنوع سواء كانت في السلطة ام في المعارضة. كما تؤكد الديمقراطية على عدم هيمنة طرف واحد على المعادلة السياسية والحكم. وجماعية القرار السياسي ومأسسة القرارات والسلطة، والاعتماد على البرامج الحزبية والسياسية وليس على الأشخاص، ونشر ثقافة ديمقراطية تعتمد على المشاركة الواعية وسيادة حكم المؤسسات والاعتراف بالآخر.

وفيما يخص الحالة العراقية تستوجب المرحلة االحالية الاخذ بالمباديء الديمقراطية المذكورة اعلاه والموازنة بين الاكثرية والاقلية، على اعتبار ان الديمقراطية ليست كونها حكم الاغلبية فقط بل واحترام حقوق الاقلية. كما يتطلب الأمر ضرورة الاستفادة من النماذج الديمقراطية في دول مثل ماليزيا وهولندا وسويسرا وبلجيكا، وهي النماذج التي تقوم على "الديمقراطية دون اجماع" او "الديمقراطية التوافقية" واعتماد الحلول الوسطى والتوافقية للحفاظ على الاستقرار وتجنب الصراعات بين الجماعات المختلفة الموجودة على اراضيها واتباع نموذج التحالف الواسع ما بين مكونات الشعب العراقي كافة(17). كما ان الديمقراطية تقدم نموذجا لنظام سياسي مقبول وشرعي يحقق اصول علاقة سليمة ما بين المواطن والوطن اولا والمواطن والنظام السياسي ثانيا. وهي ستصبح ايضا الصفة الملازمة للدول السلمية في توجهاتها والتي تؤمن نفسها من مطالب خارجية مرتبطة ببيئة دولية غير عادلة. من جانب آخر تساعد الديمقراطية على تأطير وتنظيم الشعور بالحرية والديمقراطية في مؤسسات

سياسية وقانونية متفق عليها من جميع الأطراف العراقية لأن احد تعريفات الديمقراطية انها تعني حكم المؤسسات.

ان الديمقراطية تؤدي إلى تأسيس السلطة ومن ثم نشوء تعايش وسحب المواطن من مجال رؤيته الضيق- القبيلة، العشيرة، الطائفة، وتدفعه لرؤية اوسع، رؤية الدولة الواحدة وسلطة الدولة العصرية المهتمة بالجميع بغض النظر عن انتماءاتهم ومرجعياتهم. وعندها تكون المنافسة امرا ممكنا بين القيم والمصالح المتعددة والمطالب الاجتماعية المختلفة. كما تؤدي الديمقراطية إلى:

1- صهر العلاقات العصبوية التقليدية والولاءات الفرعية كمعوق للديمقراطية في عصبية وطنية. فتؤدي الديمقراطية إلى توطين السلطة لا إلى تشيعها أو تسنينها او تكريدها ...الخ. واحلال السلطة المدنية محل السلطات الفرعية مع احترام الاخيرة وترجيح الشعور بالمواطنة على ماعداه.

2- إصلاح التشويه للهوية الوطنية بإحلال مبدأ سيادة الشعب والأمة بدلا من سيادة العشيرة او القبيلة او الطائفة او المذهب.

3- تنظيم عمل السلطة وجعلها مستندة على المسؤولية الدستورية المتضمنة حرية الآراء المتنافسة وضمان حقوق المواطن في وطنه التي ستكون تأكيدا لحضور المواطنة.

4- توزيع الامتيازات مما يقلل الصراعات وتقليل التمايزات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

5-الاعتراف بالاختلاف وايجاد الحوار السياسي بدل العنف.

6- التمحور حول المواطنة مما يؤدي إلى اختفاء العداء المتبادل والخوف المتبادل لان الديمقراطية تقوم على الاعتراف المتبادل بين افراد الشعب ومع العالم الخارجي. إذ تؤدي الديمقراطية إلى صراع نسبي وخصومة وابعاد مؤقت بدل التصفية الابدية والعداوة والابتعاد الابدي وكل ذلك يقود إلى حلول سلمية ورفض سيطرة جماعة على اخرى.

7- منفذ للناس المتضررين لتشكيل عمل جماعي ضمن القانون. وهو صراع افقي وليس عمودياً لتدمير الذات بل لتحقيق الاندماج بالقبول وليس بالاكراه.

8- ازالة ارث الاستبداد السياسي وعملية التسييس المكثف للإنتماءات العشائرية والطائفية والقومية والمذهبية(18).

9- اشراك المواطنين في عضويات متعددة ومتداخلة وتنشئة العراقيين على الثقافة الديمقراطية.

فيما يتعلق بالآلية الدستورية فأن وجود دستور مكتوب عنصر مهم من عناصر النظام السياسي الديمقراطي والديمقراطية الدستورية . وهو الأطار الضروري لعمل المؤسسات السياسية وعمل القوى السياسية والاجتماعية في العراق. ثم ان وجود دستور متفق عليه من الشعب العراقي او من غالبيته، ووجود دستور مكتوب بشكل طوعي وليس ضمن جدول لقوة احتلال من شأنه ان يكون المرجعية السياسية

والبوصـلة السياسـية لمجمـل العمـل والنشـاط السياسي العراقي الان وفي المستقبل.

ويجدر التشديد على ان وجود الدستور بحد ذاته، كأي دستور، لا يعني غلق أبواب الحرب الأهلية، لان الدستور الحالي نفسه والخلاف عليه قد يكون هو احد محفزات الحرب الأهلية في العراق. لذلك ينبغي توافر بعض الصفات لهذا الدستور ومنها:-

1- ان يكون الدستور من يصنع الزعامات والحكام والقيادات والاشخاص في العراق وليس العكس. وأن يحظى الدستور بتقديس سياسي، وعده قيمة وطنية عليا وفوق أي اعتبار.

2- التأكيد على حقيقة ان يكون الدستور موافقا لمبدأ ان الديمقراطية هي حكم الشعب ولذلك يشترط ان يكون من صنع الشعب وخاضعا لمراقبته بكل صدق وهذا يقتضي توافر صفات الوعي السياسي العالي بمبنى ومعنى الدستور. ومن الضروري ايضا ان يكون المرشد العام لهذا الدستور وهدفه الاساس حماية الشعب العراقي وحقوقه وحرياته وتسخير موارده الظاهرة والباطنة الحالية والمستقبلية، المستخرجه الآن والتي ستخرج في المستقبل لصالحه وليس لصالحة جهة من دون اخرى.

3- تجريم وتحريم استخدام القوة والعنف أو التهديد بها بأية صيغة كانت في الحياة السياسية العراقية، واعتماد مبدأ الحوار والسلم والسلام في حل الخلافات السياسية والاجتماعية.

4- ان يكون هناك تلازم ما بين قيمة الدستور ومبدأ الدستورية. فإذا كانت عملية كتابة الدستور هي عملية سياسية مهمة، فأن الدستورية هي الأهم عندنا لفترة ما بعد كتابة الدستور. وستعني الدستورية ليس احترام مواد هذا الدستور وتطبيقه فقط بل الابتعاد عن كل صور المحاباة والمحسوبية والمنسوبية. واذا كان الدستور هو عملية تدوين وكتابة فأن الدستورية هي عملية تربوية، ثقافية، سياسية، اجتماعية وحتى نفسية.

2- الآليات الأقتصادية والاجتماعية والأمنية

أن تحقيق الديمقراطية كآلية سياسية في بلد ما يرتبط بتحقيق أو توفير آليات أخرى كالآليات الأقتصادية والاجتماعية والأمنية. والآليات الأخيرة هي آليات مرتبطة ومكملة للآلية السياسية بالشكل الذي يساهم في إيقاف الحرب الأهلية في العراق. تنطلق الديمقراطية من فكرة اساسية مفادها ان طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي هو الطريق الكفيل للقضاء على النزاعات المضادة للديمقراطية ومن ثم تهيئة تحقيق مبدأ السيادة للشعب بجميع مظاهره. تثبيت المساواة الاقتصادية في الدستور يؤدي إلى الوحدة ومنع الصراعات الفئوية والحروب الأهلية ونزاعات الانفصال. وتفترض هذه الآلية التوزيع العادل للثروات. كما تشترط الآلية الأقتصادية أن لا تنسى الحكومة العراقية القيام بالخدمات للمواطنين وخاصة المحرومين منهم لان هذه الخدمات سوف تقلص من

فرص التباين والمحرومية في المجتمع العراقي وحسبنا ان للعراق موارد كثيرة وعديدة تستطيع الحكومة، إذا ما وظفت سياسة عقلانية ورشيدة ، ان تسخرها للصالح العام وبشكل يرضي الجميع. كما تستطيع الحكومة تنشيط سبل اقتصادية جدية تخفف من ظروف ونسب الفقر المنتشرة في المجتمع العراقي.

اما ما يتعلق بالآلية الأجتماعية فأن الخيار الديمقراطي يقترح تشجيع التعددية الأيجابية لتعزيز الوحدة الوطنية العراقية واعتناق مبدأ الأعتراف بالمتبادل ما بين القوى الأجتماعية والدينية وذلك انطلاقا من ثوابت شرعية ام سياسية ام وطنية. وفي هذا الأطار تستطيع الحكومة تفعيل سياسات التقريب ما بين المذاهب المتواجدة في الساحة العراقية وتنشيط سبل التعاون المتبادل ما بين القبائل والعشائر العراقية وذلك بقصد تحقيق نوع من الاندماج الاجتماعي وتعزيز صورة الهوية الوطنية العراقية.

أما فيما يخص الآلية الأمنية، تفترض الدراسة إذا ما أنطلقت الحكومة الحالية واية حكومة عراقية قادمة من أن الأمن العراقي الجديد لا ينصرف لمعناه العسكري وبناء الحواجز الكونكريتية فقط بل يتعداه لسبل أخرى أكثر أهمية فعندها تكون الحكومة قد قطعت نصف الطريق سعيا لتحقيق الأمن الحقيقي في العراق. كما أنه من الواجب ان يكون هناك ادراك عام ان مطالب الشعب العراقي هي الأجدى والأنبل والأكثر شرعية من مطالب قوة الاحتلال، ولذلك من الضروري لها (الحكومة) ان تفصل ما بين مهمات قوات الاحتلال واهدافها ومهمات قوات الحكومة العراقية واهدافها، والا ينصرف كل جهد هذه الحكومة وغيرها لمقارعة الارهاب المستورد مع قوة الاحتلال، وتنسى ان العدو الحقيقي للعراق هو الاستبداد السياسي وما جلبه من كوارث لنا كعراقيين.

ونذكر ان بعض الدول الأوربية لا تعاني من ظاهرة الارهاب لانها وضعت حدا فاصلا ما بين مهمات حكوماتها وطلبات واوامر الولايات المتحدة الامريكية والعكس هو صحيح في اسبانيا وايطاليا وبريطانيا التي تعاني من نتاج الارهاب. ومن الضروري مرة اخرى تفادي الفعل السياسي العنيف ضد أي جهة او حركة او اقلية (مع عدم تناسي اعتبارات الضبط السياسي والاجتماعي) لان هذا العنف من شأنه ان يولد عنفا جديدا ويدخل العراق في دوامة العنف والعنف المضاد ولن يتحقق الاستقرار السياسي المنشود. كما تؤدي الديمقراطية إلى منع من يصل إلى السلطة من الانحراف والاستئثار بها لتحقيق مصالحه. كما تؤدي إلى توزيع الامتيازات مما يقلل الصراعات. الديمقراطية تؤدي إلى تلبية المطالب الداخلية وهذا الأمن الحقيقي. وان يكون السعي لرضا الشعب هو الأمن الحقيقي ودعمه وقوته وليس المطلب الخارجي. وتقدم الديمقراطية ايضاً نظاماً سياسياً مقبولاً مما يؤدي لوجود ترابط وتعاون ما بين النظام والمواطن وامكانية

الدفاع عنه وقت الأزمات. فالأمن ليس ذو طبيعة عسكرية فقط وانما ذو طبيعة اقتصادية واجتماعية. والديمقراطية هي وسيلة من وسائل ديمومة الوحدة السياسية. وطريق لبناء الامة طوعيا .

وبالرغم من أهمية الوسائل السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ودورها في حل العديد من الأزمات إلا أنه يبدو ملحا بالتفكير في حلول آنية فورية جدا بالنسبة للواقع العراقي، الواقع، الذي يتسم بمشكلة مركبة وبالغة التعقيد. فأثناء الحرب الأهلية اللبنانية لم تكن لبنان واقعة تحت الأحتلال الأجنبي، كما هو حال العراق، على الرغم من التأثير الواضح لأطراف خارجية عديدة، زد على ذلك، إذا ما سلمنا بالرأي الذي يذهب بأنه يجب توافر شروط معنوية ومادية من أجل تطبيق وممارسة الديمقراطية في أي بلد، فأنه يمكن القول أن مثل هذه الشروط ليس فقط غير متوافرة في العراق بل ان المجتمع العراقي لا يبدو وعليه انه متجه لتحقيق مثل هذه الشروط(19).

ومن معايشة الواقع العراقي، وبالأستناد إلى التعبير اللفظي للناس كمنهج للملاحظة يمكن القول أن الناس في العراق هم في حالة خوف دائمة من حالة العنف في العراق المتمثلة بالتفجيرات في المناطق المزدحمة والأسواق والطرقات. أن عاطفة الخوف لا تتماشى إلا مع النظم الاستبدادية. وعليه يظهر حتى الآن أن الوسائل المستعملة، لم تقدم حلول للمشكلة العراقية فما زال الوضع آخذ في التعقيد والتصعيد في اعمال العنف الى حد اقترابها من عتبة الحرب الاهلية، التي ان حدثت لا يسلم احد منها ومن تبعاتها.

3- آليات آخرى وحلول فورية:

أ- آلية تكاملية الوسائل

فيما يتعلق بالحلول او البحث عن الآليات فيقتضي الحال ان نميز ما بين وسائل عديدة بعضها يتعلق بوسائل فنية وبعضها الآخر يتعلق بمسائل اجتماعية واخرى سياسية واخرى اقتصادية لا بل حتى اعلامية ونفسية. وهذه الآليات قد تتفاوت اهميتها من وقت إلى آخر حسب نوع المشكلة أو الأزمة المطروحة وطبيعة مواجهتها فقد يكون لمشكلة ما حلها اقتصاديا وقد لا ينفع هذا الحل الاقتصادي مع مشكلة اخرى. فعلى سبيل المثال ان حل ازمة النجف لم يكن حلها اقتصاديا ولا ازمة المدائن حلت اقتصاديا. ولذلك ينبغي على الحكومة ان تدرك بأن انجح وسيلة لتفكيك الحرب الاهلية في العراق هو اللجوء إلى تكاملية الوسائل وليس تجزئتها مهما كانت الاسباب. فإذا لجئت الحكومة إلى الحل الأمني فأن التساؤل المطروح هل ان الحلول الأمنية التي اعتمدها النظام السابق قد ادت جدواها؟ والجواب هو بالنفي حتما.

ونتساءل ايضا إليست واحدة من الاسباب لخسارة القائمة العراقية في الانتخابات العراقية، التي جرت في كانون الثاني من عام 2005، هو ارتكازها

على الوسائل الامنية اكثر من بقية الوسائل واعطاء تصريحات من شخصيات لا ترتبط بمصلحة العراق والعراقيين جميعا وبعيدة عن مكونات المجتمع العراقي، لان الخطاب الاعلامي كان خطابا امريكيا وليس عراقيا. ومكونات الخطاب الاعلامي الامريكي هو ارهاب ومصلحة او ارهاب حرية في حين ان الخطاب الاعلامي العراقي يجب ان يركز الى جانب الأرهاب والحرية على مسائل اخرى تندرج ضمن ما يسمى الحفاظ على الوحدة الوطنية العراقية، وتحقيق الانجازات للعراقيين وخاصة للمحرومين منهم.

ب– تحديد مصادر التهديد و تقييد الوسائل بالأهداف

إذا ما اردنا الابتعاد عن الحرب الأهلية في العراق فعلينا ان نركز على مصادر التهديد الحقيقية وليس المحتملة فقط، ومعرفة تلك المصادر لا يمكن ان تكون من عمل المواطن العادي بل من عمل اجهزة الحكومة فإذا كان مصدر التهديد تكفيرياً فيجب ان يكون المضاد حوارا حضاريا داخل المجتمع واذا كان مصدر التهديد علمانيا مفسدا فالحل يكون بالتمسك بالاصول العراقية. إما إذا كان مصدر التهديد مخابراتياً اجنبياً فيكمن الحل بتحصين وطني علمي للمواطن العراقي. وإذا كان مصدر التهديد الأمريكان أنفسهم فتلك مشكلة كبرى لأننا ما زلنا تحت المظلة الأمريكية. ولكن لاجل التمييز علينا أن نقارن ما بين كل مصدر وما ينتج عنه ونوع الأهداف المقصودة. وكل هدف فيه نزف دماء عراقية مدنية اصلا وليست امريكية يثار عليه تحفظ سياسي وشرعي وانساني. ما نقصده هنا هو ضرورة التمييز بين الاعداء والخصوم لان ذلك يمكننا من توفير الحلول الحقيقية او الصحيحة.

وفيما يتعلق بتقيد الوسائل بالأهداف فعلى الحكومة ان تشدد على مسألة اساسية ضرورية وهي أن لا تتصرف الاجهزة الامنية تصرفاً يخل بغاية الحكومة وفلسفتها، فإذا كانت منطلقات الحكومة الحالية التركيز على الحوار والاستيعاب فينبغي ان يكون اجهزة الدولة وخاصة المسلحة منها تتوافق مع هذه الرؤية وهذا لا يمكن الا عبر مركزية امنية واحدة وليست متعددة بمعنى ان لا يسيء قائد في الداخلية والحرس الوطني او الجيش العراقي لأي مكون من مكونات الوحدة الوطنية التي تريد الحكومة المنتخبة الحفاظ عليها. لان المواطن العراقي العادي سوف ينظر إلى ذلك القائد يوصفه خصما وليس منفذا هذا من شأنه ان يعطل الحلول الواجبة. ولهذا نقترح ان يكون هناك مع كل وحدة مسلحة مراقب سياسي من الحكومة كيلا تقع الحكومة في مشكلة خطيرة ومنها عدم التميز ما بين تطبيق الخطط الامنية والتجاوز على الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور ولا نقول شروط المواطنة لأن ذلك اولى. ثم انه من الضروري على الحكومة ان تميز ما بين الفعل الذي يعد ارهابيا والفعل الآخر الذي يعد فعلا مقاوما وتدخل في حوار

مع من هم في المقاومة مثلما هو من حقها في ردع وقمع كل فعل ارهابي. وعلى الحكومة ايضاً ان فاصلا مهما بين الجهد الحكومي العراقي والامريكي سواء كان ذلك في العمليات العسكرية ام السياسية حتى لا تتكون قناعة لدى المواطن من انه يخضع بالكامل مثلما حكومته لادارة امريكية مطلقة، فلا بد ان تصل الرسالة لهذا المواطن من ان للحكومة ارادة منفصلة. لان الامر الصادر من الامريكي ربما تثار حوله اشكاليات شرعية وسياسية في حين ان الامر الصادر من الحكومة سيدخل في الجانب السياسي فقط .

ومن الحلول الأخرى ما يأتي:-

- على النخب العراقية ان تحقق نوعاً من التوازن بين المطالب العراقية والمطالب الامريكية. والأخذ بالآلية الديمقراطية بخصائصها وسماتها وشروطها المذكورة سابقا، وان تدرك ان تقسيم العراق يؤدي إلى خلق كيانات صغيرة ستواجه تحديات عديدة منها اقتصادية مثل صغر حجم السوق وقلة الموارد وتحديات امنية وسياسية إذ ستكون تحت رحمة القوى الكبرى والدول المجاورة.

- نزع سلاح الملشيات، واعادة المفصولين، واعتماد آلية الزواج المختلط وتشجيعه ماديا ومعنويا، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات، واعادة الاعتبار للمظلومين، وإنشاء خط ساخن بين الشيعة والسنة والعرب والاكراد، وتشجيع التيارات التقريبية والمصالحة الوطنية وضرورة دخول الحكومة، اية حكومة، بمفاوضات مع الخط السياسي للمقاومة لكي تحصن العراق كليا وتفصل ما بين هو امريكي و حكومي وما هو ارهابي ومقاومة. قيام المقاومة الحقيقية باستنكار اعمال العنف ضد المدنيين و الدخول بالعملية لغلق الباب نهائياً امام الارهاب.

- ويأتي الدور الإقليمي حلقة مكملة في منع الحرب الأهلية ويتم ذلك عن طريق تطمين دول الجوار غير المنهج الوظيفي. بتجسير العامل الخارجي وتطوير العلاقات الاقتصادية معها في مجال النفط والسياحة الدينية والمساعدات المادية مما يؤدي إلى التخفيف من خوف الدول المجاورة ومن ثم تقليص تدخلها السلبي وتعزيز تدخلها الايجابي.

- على الصعيد الدولي على امريكا ان تثبت حسن نيتها في غرس الديمقراطية في العراق عبر الانتخابات وكتابة الدستور وجدولة الانسحاب. كما على أمريكا تطمين دول الجوار بأن العراق لن يكون منطلقاً لاعتداءات عليها.

- على القوى السياسية العراقية أن تكون نموذجا أيجابيا وجديدا يحتذى به، فإذا كانت القوى السياسية العراقية الجديدة وجدت بأن النظام السابق كان قوميا عربيا فلا يجوز البديل أن يكون قوميا كرديا، ومن كان يرى بأن النظام السابق كان نظام سنيا فلا يجوز أن يكون البديل نظاما شيعيا، ومن كان يرى بأن النظام السابق كان أسلاميا، فلا يجوز ان يكون البديل نظاما مسيحيا. ولكن إذا كان هناك من يرى بإن النظام

السابق كان نظاما استغلاليا واستبداديا فمن الواجب ان يكون النظام الجديد نظاما ديمقراطيا مساواتيا عادلا. وإذا كان النظام السابق نظاما فرديا فمن الجائز ان يكون النظام الجديد نظاما جماعيا. اي اننا نرى ان الشكل الذي يجب ان يكون لبناء قاعدة ديمقراطية هو ان السياسات الداخلية تكون افعالاً وليست ردود افعال معكوسة.

ج- الحلول الفورية لمنع الحرب الأهلية في العراق

-اصدار قرار من مجلس الأمن ينص على جدولة انسحاب القوات الامريكية واستبدالها بقوات دولية تابعة للامم المتحدة وتحت اشرافها حصرا وبمساعدة اية منظمات او وكالات اخرى.لأننا نعتقد ان المشكلة الأساسية هو وجود الأحتلال في العراق. والذي يدفعنا في ذلك هو أن هناك حلقة مفقودة نحو المصالحة الوطنية في العراق. وأن جميع الأطراف المقاطعة للمصالحة الوطنية وخصوصا هيئة علماء المسلمين تشترط جدول لانسحاب القوات المحتلة من أجل المشاركة في العملية السياسية. ليس هذا فحسب بل نعتقد أن المقاومة العراقية لا تحيد أو تخرج عن مطلب الأخيرة وأن أستمرار أعمال المقاومة، والحرب الأهلية يعزى لاستمرار وجود القوات المحتلة. وفي هذا الصدد يقول الكاتب (موريل ميراك ويسباك) (Muriel Mirak-Weissbach) في مقالته المعنونة "الفرصة الأخيرة لإنقاذ العراق من الحرب الأهلية" ردا على سؤال يطرحه في بداية مقالته: هل لا يزال هناك فرصة لمنع الحرب الأهلية في العراق؟ يقول بأن هناك عاملين اساسين: الأول يتمثل بالانسحاب الفوري للقوات الأمريكية والبريطانية والقوات الأخرى من العراق، والعامل الثاني يكمن في تأسيس ترتيب أمني أقليمي تشارك فيه الدول المجاورة للعراق(20). ان استمرار وجود هذا الاحتلال من شأنه زيادة العنف وتعقيده وربما اتجاهه نحو اطر غير مقيدة ومنها الحرب الأهلية. كما اننا نرى ان هذه الجدولة يجب الا ترتبط بمخطط امريكي لزرع الحرب الاهلية في العراق بل ضرورة استخدام الضغط السياسي الامريكي وبدعم من مجلس الامن لمنع اية دولة من التدخل في الشوؤن السياسية في العراق.

-كما أن أستمرار وجود القوات المحتلة قد كان ولا يزال الدافع لكثير من دول الجوار ودول أجنبية وتنظيمات عربية وإسلامية بالاستمرار في مقاتلة الولايات المتحدة الأمريكية على أرض العراق. أن مصلحة هذه الدول والجماعات قد التقت بمصالح أطراف عراقية في مقاتلة الولايات المتحدة الأمريكية على أرض العراق. ونعتقد بأن هذا الصراع ونزيف الدم في العراق لن يتوقف إلا بانسحاب القوات الأمريكية. فالحرب داخل العراق لم تعد حرباً تتعلق بطرفين فقط: طرف مقاوم عراقي ومن يسانده من أطراف إقليمية ودولية رسمية وغير رسمية وطرف أمريكي ومن يسانده من قوات الأحتلال بل أنها بالإضافة إلى

ذلك أنها حرب المصالح العالمية الكبرى التي تقوم على اساس أن السيطرة على منابع البترول أنما هي سيطرة على العالم، ومن يستطيع الإطاحة بحكم غير مرغوب فيه مثل حكم صدام حسين بدون ثمن غالٍ (كالفوضى وأنتشار العنف في العالم وتكاليف الحرب الباهضة) على العراق فإنه يستطيع الإطاحة بأنظمة وتنظيمات أخرى غير مرغوب بها من واشنطن كالإطاحة بأنظمة الحكم في أيران وسوريا والقضاء على تنظيمات مثل تنظيم القاعدة وحزب الله وحماس وحزب العمال الكردي التركي. لذلك فأن الشرط الثاني الذي وضعه الكاتب (موريل ميراك)، كما مره ذكره، لا يمكن أن يتحقق إلا بتحقيق الشرط الأول، وهذا لم يتحقق حتى الآن إلا وهو الانسحاب الفوري لقوات الأحتلال. ولا نعتقد أن أحلال قوات أسلامية خالصة أو عربية خالصة سيحل المشكلة بسبب الخوف من التعاطف القومي مع العرب أو الطائفي مع أحد الطوائف العراقية على حساب المكونات العراقية الأخرى. لذلك نقترح بإحلال قوات طوارىء دولية. كما أن أحلال قوات طوارىء دولية قد يطمئن الناس في العراق أو بعض الجهات الدولية من مخاوف اندلاع حرب أهلية في العراق .

– يبدو أن الخيار الديمقراطي في ظل الأحتلال الأمريكي لا يستمر في خطواته في ظل وجود الاحتلال. لذلك قد ينجح الخيار الديمقراطي في العراق بعد انسحاب القوات المحتلة، وتحت أشراف المنظمة الدولية .

– وعلى الرغم من وجود العديد من العيوب والتناقضات التي اسهمت في زرع بذور الحرب الأهلية، فأنه بالمقابل هناك الكثير من العناصر الايجابية في المجتمع العراقي التي ينبغي توظيفها بشكل جيد من اجل تعطيل الالغام الموجودة حالياً اولاً ثم ازالتها كلياً من ساحة العمل السياسي العراقي، ولعل من هذه العناصر دور شيوخ العشائر والقبائل العراقية الذين ينضوي تحتهم أتباع وشرائح مشتركة من الطائفتين السنية والشيعية ، الى جانب وجود تيارات وطنية عراقية تتمتع بثقة كثير من مكونات الشعب العراقي على اختلاف انتماءاتهم والتي يمكن ان تلعب دوراً وسطيا مخففاً لحالة الاحتقان الطائفي – المذهبي الحاصل الان او تلعب دور قائداً في ارساء اسس تبتعد عن سبل العنف وتقترب من سبل الحوار وذلك عن طريق تأسيس جهة وطنية عراقية واسعة تضم كل القوى السياسية والاجتماعية والدينية، ولتكون قناة للتفاهم حال حصول ازمات ومشكلات آنية او رافداً من روافد تعزيز الخيار الديمقراطي والوحدة الوطنية في العراق.

الخاتمة

ان العراق لم يشهد حربا اهلية حقيقية ومعلنة منذ بداية تشكيل العراقية عام 1921 وحتى نيسان 2003. إلا انه منذ الاحتلال في 9 نيسان 2003 فأن العراق يواجه هذه الخيارات لان العراق

اصبح ساحة مفتوحة لممارسة العنف والعنف المضاد سواء كان العنف الذي تمارسه الولايات المتحـــدة الامريكيـــة ام القـــوى السياســـية والاجتماعية والدينية العراقية، سواء كان في السر ام العلن. ومع ان هذا العنف الممارس قبل القوى السياسية والاجتماعية والدينية العراقية ما زال عنفا محدودا ومقيدا بقيود معينة. ولم يمس كل مجالات المجتمع العراقي ولم يؤطر بحدود جغرافية او اجتماعية او مذهبية محددة وواضحة إلا ان الحال يقتضي انتهاج سبل ووسائل عديدة للحيلولة دون انتشار هذا العنف كممارسة وعقيدة كخطوة اولى ومن ثم استئصاله من جذوره لكي يستند كل العراقيين على خيار الحوار فيما بينهم.

ومسوغات الحرب الاهلية عديدة ومنها اعتماد الولايات المتحدة الامريكية لهذا الخيار. وذلك كقرار استراتيجي او تكتيكي. في حال تحول مآزقها الحالي الذي تعاني منه إلى فشل كامل لمشروعها السياسي في العراق والمنطقة. هذا إلى جانب تأزم حالات الاحتقان السياسي والاجتماعي والمذهبي وتحول المشكلات الحالية الناجمة عن الاختلاف في الرؤى والافكار والاهداف إلى تضارب في المصالح. وبشكل مفصل ومزمن غير قابل لأية حلول توفيقية او وسطية. ناهيك عن تدخلات دول الجوار كافة دون استثناء لان جميعها تتدخل سلبيا في الوضع العراقي. ولا نحسب ان كلها حريصة على مصالح الشعب العراقي قدر حرصها على مصالحها الذاتية لشعوبها. كما ان هذه الحرب قد تحدث إذا ما ظلت القوى السياسية والاجتماعية أما غير مدركة أو غير مبالية بما يحدث من حولها من مخططات لأيذاء العراق وتفكيكه وتهميش دوره السياسي والاجتماعي والديني في المنطقة. لذلك فأن الحال يقتضي الحال اتخاذ افعال مضادة وليس شعارات او كلمات شعرية حماسية لهذا الخيار ولتعزيز الخيار الوطني العراقي الوحدوي خيار الحوار والديمقراطية والوحدة الوطنية. والفعل المضاد لهذا يستند على وسائل وآليات عديدة، التي مهما اختلفت او تعددت وتنوعت فانها يجب ان تكون في نهج تكاملي تعاوني وليس منفرداً او منعزلاً فما يحقق فيه هذه الآلية من الممكن ان يتعزز بآلية أخرى وما تنجح به هذه الآلية فأن دوام هذا النجاح من الممكن ان يكون بآلية اخرى وهكذا.

والآليات التي من الممكن ان تمنع من نشوب الحرب الاهلية وتقلل من فرصها فهي تلك الآليات التي تكون مرتبطة بذات المجتمع العراقي وقواها السياسية والاجتماعية والدينية وليست تلك النابعة من ادوات استراتيجية قوة الاحتلال الامريكي، لان الاخيرة قد تعتمد على خيار الحرب الاهلية حماية لمصالحها وخدمة لمشاريعها التي ستبرز في حال فشل مشروعها في العراق. اما القوى العراقية فأن اعتمادها لهذا الخيار لن يكون فيه مصلحة لها. والمصلحة آنذاك ستكون منصرفة لخدمة الولايات المتحدة الامريكية ومصالح دول الجوار. لذلك فان المصلحة الاولى للقوى

العراقية ان يكون في الثبات والتمسك بالخيارات الوطنية السلمية الحوارية اولا واخيرا.

وعلى العموم فأن ابتعاد القوى السياسية والحزبية العراقية عن مبدأ اللعبة الصفرية في السياسة والاعتراف المتبادل فيما بينها واعلاء مبدأ سيادة القانون، القانون العراقي وليس الامريكي واعلاء كلمة القانون واعتماد مبدأ المساواة ما بين جميع العراقيين من دون أي تميز يذكر إلى جانب نزع اسلحة جميع المليشيات الحزبية وقواها المسلحة وتعجيل دور التنشئة الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني الحقيقية مع اعتماد مبدأ المحاسبة والمسؤولية لأجهزة الحكومة الحالية وضرورة تقديم الخدمات والانجازات على اختلاف انواعها للعراقيين وخاصة المحرومين منهم، وتقليص مساءي الوضع الاقتصادي لشرائح عديدة من المجتمع العراقي واعتماد الاطراف السياسية اولا قبل كل شيء لمعالجة المشاكل المطروحة. هذا إلى جانب تأكيد الركيزة الاساسية لكل هذه الوسائل عبر تنشيط دور المرجعيات والقيادات الدينية على اختلاف اطيافها (مسلمة ومسيحية واديان اخرى) عبر تشكيل لجان مشتركة (كلجان ازمات) وتأكيدها على اعلاء كلمة الوحدة الوطنية العراقية على ما سواها، كل هذه من الممكن ان يسهم في اضعاف خيار الحرب الاهلية.ومن الضروري ان يردف هذا التوجه العراقي الداخلي بتوجه اقليمي ينطلق من ضرورة افهام الدول المجاورة ان اعتماد العراق ساحة لتصفية حساباتهم مع الولايات المتحدة الامريكية او لعرقلة مشروعها السياسي في العراق وادخال العراق في دوامة الحرب الاهلية، لن يعفي تلك الدول من المسؤولية الدولية المترتبة على ذلك، او (المحاسبة الامريكية) بل والاكتواء بنيران الحرب الاهلية اذا ما اندلعت في العراق.

الهوامش والمصادر

1) العنف السياسي هو "الاستخدام الفعلي للقوة او التهديد باستخدامها لتحقيق اهداف سياسية او اغراض اجتماعية لها دلالات وابعاد سياسية بشكل يأخذ الاسلوب الفردي او الجماعي، السري او العلني، المنظم وغير المنظم".
انظر:محمد سعد ابو عامود، العنف السياسي في الحياة العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد1990،140، ص 4-5.

2) د.محمود سامي جنينة، بحوث في قانون الحرب، القاهرة ،1941، ص4.

3)Ted Robert Gurr ,Why men Rebel,Princeton university press U.S.A, 1970,p.11

4)Thomas Bernstein, Government and Politices, Random house U.S.A 1971, P.58.

5)جيفري روبرتس، القاموس الحديث للتحليل السياسي، سمير الجلبي، الدار العربية للموسوعات 1999- ص 69..

6)غاستون بوتول، هذه هي الحرب ، ترجمة مروان القنواني، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1981،ص 41.

روجر باركنسن،موسوعة الحرب الحديثة، الجزء الاول، ترجمة سمير الجلبي، دار المأمون- بغداد، 1990، ص.17

7) د.حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،ط1/1992،ص91.

8)المصدر السابق نفسه،ص 90.

9) د. انطوان مسّرة ، في مستقبل الوحدة العربية: الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعنتها عامل توحيد ام انقسام، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 90، 1986،ص 18.

10)Daniel L.Byman & Kenneth Mpollack, Democracy in Iraq, Washington Quarterly , 2005, P.119.

11)د. عامر حسن فياض، في ندوة تلفزيونية 2005.

12)سيار الجميل، نداء الى جميع العراقيين، الانترنيت، 2004/2/17،ص.3

13) كارل كونتبيا، دائرة شريرة: ديناميات الاحتلال والمقاومة في العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 317 ،2005، ص.2

14) علاء اللامي، العراق – الامريكي يزحف نحو النموذج الطائفي اللبناني، الانترنيت، 2004/2/20، ص2.

15) خطاب الرئيس الامريكي جورج بوش (الابن) في 2004/2/17.

16)واحدة من البدائل التي طرحت نجد انه في ظل غياب النظام والامن فأن البديل هو حكم الرعاع الغوغاء (mobocracy) انظر:
Daniel L.Byman & Kenneth Mpollack, op. cit.
وهناك ما طرح العلمانية كبديل لما يحصل في العراق وكمنفذ له من الحرب الاهلية.
انظر:د.خالد الدخيل: العلمانية او الحرب الاهلية، مجلة الملف العراقي، المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية، بغداد، العدد 142، تموز 2005،ص.44

17)انظر: د.عبد الجبار احمد عبدالله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي في العراق ،مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 29،2004

18)انظر: د.عبد الجبار احمد عبدالله، في الديمقراطية الوطنية، مجلة العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، العدد .28،2000

19)Daniel L. Byman, op. cit
Muriel Mirak- weissbach,Last chanc to save Iraq from civil war, Executive intelligence review vol.32 no.30 July 25, 2005, P.36.